الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون المحلية والبيئة

بلديـة جندوبـة

عـــــدد

الجلسة الاستثنائية للمجلس البلدي لبلدية جندوبة

الثلاثاء 03 نوفمبر 2020

على الساعة العاشرة صباحا من يوم الثلاثاء 03 نوفمبر 2020 ترأس السيد عمار العيادي رئيس بلدية جندوبة اجتماع المجلس البلدي في جلسته الإستثنائية وعلى إثر إستدعاءات فردية مسجلة تحت عدد 5232 بتاريـــخ 02 نوفمبر 2020 وجهت إلى السادة الأعضاء هذا نصها " تحية وبعد، أتشرف بدعوتكم لحضور إجتماع المجلس البلدي في جلسته الإستثنائية وذلك يوم الثلاثاء 03 نوفمبر 2020 على الساعة العاشرة صباحا بمقر البلدية وذلك للنظر في المواضيع التالية :

1 البت في استلزام سوق الجملة للخضر والغلال والسوق الأسبوعية بمنطقة سوق الجمعة.
2 حول طرح مبالغ و مراجعة الثمن الأصلي للزمتي السوق الأسبوعية بجندوبة والسوق الأسبوعية بسوق الجمعة
3 حول إسترجاع مبلغ مالي بعنوان لزمة السوق الأسبوعية بمنطقة سوق الجمعة
4 المصادقة على اتفاقيات تعاون

حضر السادة الأعضاء الآتي ذكرهم:

- إيناس إينوبلي : المساعد الأول لرئيس البلدية
- كمال بنعثمان : المساعد الثاني لرئيس البلدية
- بلقاسم غربي : المساعد الرابع لرئيس البلدية
- عبيد خميري : رئيس لجنة الديمقراطية والحوكمة المفتوحة
- منير السلامي : مستشار بلدي
- إنصاف العيادي : مستشارة بلدية
- بسمة خلفاوي : مستشار بلدي
- رحمة الجوادي : رئيسة لجنة شؤون المرأة والأسرة
- رمزي الورغي : مستشار بلدي
- صلاح الحيدري : مستشار بلدي
- بسمة مشرقي : رئيسة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف
- سمير الخزري : رئيس لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات
- ناريمان طويهري : مستشارة بلدية
- فطيمة عيادي : مستشار بلدي
- نور الدين عوادي : رئيس لجنة الطفولة والشباب والرياضة
- وداد غزواني : مستشارة بلدية

- تقوى غنجاتي : رئيسة لجنة التعاون اللامركزي
- عمر مناعي : مستشار بلدي

وواكب الجلسة عن بعد كل من السيدات والسادة :

- رامي الخزري : مستشار بلدي
- نائلة معروفي : مستشارة بلدية
- بسمة كرعاوي : المساعد الثالث لرئيس المجلس البلدي
- حسان الهلالي : مستشار بلدي
-

و تغيب بدون عذر كل من السيدات والسادة :

- عبد الرحمان العبيدي : رئيس لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية
- حنان سعيدي : مستشارة بلدية
- رفقة شرفي : مستشارة بلدية
- عادل مازني : مستشار بلدي
- حليم عيادي : مستشار بلدي
- يونس عبيدي : رئيس لجنة الفنون والثقافة والتربية والتعليم
- توفيق السلطاني : مستشار بلدي
- أريج مازني : مستشار بلدي
- سماح عوادي : مستشارة بلدية
- منية قاسمي : مستشارة بلدية
- مبروك السلطاني : مستشار بلدي
- خولة خميري : رئيسة لجنة الإعلام والتواصل والتقييم

وبعـــد التثبت من اكتمال النصاب القانوني حسب مقتضيات القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 09 ماي 2018 افتتح السيد رئيس البلدية الجلسة مرحبا بكل من حضرها من السادة الأعضاء وعملا بما تقتضيه القوانين والتراتيب مستعرضا المواضيع المعروضة على المجلس البلدي.

1 البت في استلزام سوق الجملة للخضر والغلال والسوق الأسبوعية بمنطقة سوق الجمعة.

عرضت البلدية للتبتيت وللمرة الثانية لزمة السوق الأسبوعية بجندوبة ولزمة سوق الجملة للخضر والغلال ولزمة السوق الأسبوعية بمنطقة سوق الجمعة عن طريق الظروف المغلقة و ذلك طبقا لنص الإعلان الصادر بجريدة الشروق يوم الأربعاء 07 أكتوبر 2020 حيث لم تكن البتة الأولى المجراة بتاريخ 01 أكتوبر 2020 مثمرة من حيث تقديم العروض التي أتت جلها غير مكتملة للملف الإداري.

هذا وقد عرض الموضوع على أنظار لجنة التبتيت المنبثقة عن لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف بتاريخ الخميس **22 أكتوبر 2020**.

وتم التوصل بأربعة عروض تخص السوق الأسبوعية بمنطقة سوق الجمعة وسوق الجملة للخضر والغلال وكانت نتائج أعمال اللجنة كما يلي:

السوق	العارض	الثمن الأدنى المطلوب	المبلغ المقترح	رأي اللجنة
السوق الأسبوعية بمنطقة سوق الجمعة	الظرف الأول : نور الدين بن محمد فزعي المشارك لم يحضر	8.5 أ د	لم يقع فتح الظرف و الإطلاع على العرض المالي	الوثائق المطلوبة لتكوين ملف المشاركة غير مكتمل
	الظرف الثاني : عماد بن التركي عياري بحضور المشارك	8.5 أ د	8.650 أ د	الملف تتوفر فيه جميع الوثائق المطلوبة و يقع المرور إلى فتح العرض المالي و الذي إقترح فيه مبلغا قدره 8.650 أ د
الرأي النهائي للجنة : رأت اللجنة قبول عرض المشارك عماد عياري				
سوق الجملة للخضر و الغلال	الظرف الأول : شركة SHDS لم يحضر أي ممثل عن الشركة	440 أ د	462 أ د	الملف تتوفر فيه جميع الوثائق المطلوبة و المبلغ المقترح أعلى من السعر الأدنى المطلوب من طرف البلدية
	الظرف الثاني : شركة MDS للخدمات بحضور ممثل عن الشركة	440 أ د	455 أ د	الملف تتوفر فيه جميع الوثائق المطلوبة و المبلغ المقترح أعلى من السعر الأدنى المطلوب من طرف البلدية غير أنه أقل من المبلغ المقترح من طرف العارض الأول.
الرأي النهائي للجنة : قررت اللجنة قبول عرض شركة SHDS نظرا لاكتمال الملف و تقديم عرض مناسب أعلى من الثمن المقترح من طرف البلدية.				

لذلك وعلى ضوء ما تم عرضه وتبعا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 84 من القانون عدد 29 لسنة 2018 والمتعلق بمجلة الجماعات المحلية، تختص المجالس البلدية في إقرار نتائج عمل اللجنة المكلفة بإجراءات استلزام المعاليم و ليس لها طبقا لأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 212 من نفس القانون سلطة تقريرية .

لذا المعروض على أنظار السادة أعضاء المجلس البلدي النظر في الموضوع و اتخاذ القرار المناسب

وبعد التداول والنقاش أفاد المستشار البلدي رمزي الورغي أنه ما يلاحظ بالنسبة للزمة السوق الأسبوعية بسوق الجمعة فالأثمان المقترحة لا تعبر عن جدية العرض خاصة وأن الأثمان المقترحة في انخفاض فمن 12 أد إلى 8.650 أد كما يجب التفكير في طرق لتحسين وضعية هذه الأسواق.

اقترح السيد كمال بنعثمان إمكانية تأجيل استلزام السوق الأسبوعية بسوق الجمعة والإتصال بعارضين آخرين ودعوتهم للمشاركة في هذه اللزمة والبحث عن وسائل إعلامية أخرى .

من ناحيته بين المستشار البلدي منير السلامي انه ما يلاحظ بالنسبة لبتات الأسواق البلدية أن العروض المقدمة هي نفسها ونفس العارضين لذا فمن الضروري البحث عن طرق أخرى ترويجية لأسواق جندوبة حيث أن الأسواق الأسبوعية في ولايات أخرى تستلزم بأسعار أعلى.

اقترحت من جهتها المستشارة البلدية وداد الغزواني استغلال الديون المتخلدة بذمة وكلاء البيع بسوق الجملة كموارد لتحسين وضعية الأسواق البلدية وتهيئتها. ومن جهته بين المساعد الرابع لرئيس البلدية السيد بلقاسم الغربي انه في ظل

الوضع الراهن لا يمكن رفض هذه العروض وإعادة تبتيت هذه الأسواق للمرة الثالثة لكن يجب التفكير في تحسين وضعية الأسواق مستقبلا.

هذا وقد اجمع جل الأعضاء الحاضرين على البحث عن وسائل كفيلة بتطوير هذه الأسواق وبالتالي ضمان أثمان معقولة وقد تم اقتراح تكوين لجنة تضم مستشارين بلديين للنظر في كيفية تحسين وضعية الأسواق البلدية.

وبعد التحاور والنقاش اجمع الأعضاء الحاضرون على ما يلي:

- **بالنسبة للسوق الأسبوعية بسوق الجمعة: تمت المصادقة على قبول عرض العارض عماد العياري بمبلغ يقدر بـ8.650 أ د لمدة سنة كاملة بداية من 01 جانفي 2021 إلى غاية 31 ديسمبر 2021 وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين بصفة مباشرة أو للمواكبين للجلسة عن بعد مع احتفاظ كل من المستشارين البلديين وداد الغزواني ورمزي الورغي بصوتهما.**
- **بالنسبة لسوق الجملة للخضر والغلال فقد تمت المصادقة على قبول عرض شركة SHDS باعتباره الأعلى ثمنا بمبلغ قدر بـ462 أ د لمدة سنة كاملة بداية من 01 جانفي 2021 إلى غاية 31 ديسمبر 2021 وذلك بإجماع كافة الأعضاء الحاضرين بصفة مباشرة أو المواكبين لها عن بعد.**

2- حول طرح مبالغ و مراجعة الثمن الأصلي للزمتي السوق الأسبوعية بجندوبة والسوق الأسبوعية بسوق الجمعة:

تبعا للمنشور عدد 16 بتاريخ 07 أوت 2020 الصادر عن السيد وزير الشؤون المحلية حول الحد من التداعيات المالية المترتبة عن التدابير الاستثنائية للتوقي من انتشار فيروس كورنا المستجد على الأسواق البلدية المستلزمة والمتمثلة خاصة في منع انتصاب الأسواق الأسبوعية والظرفية بصفة كلية طيلة فترة الحجر الصحي الإجباري وتراجع النشاط بهذين السوقين والتي أثرت على الالتزامات المالية المحمولة على المستلزمين الشيء الذي يقتضي في هذه الحالة مراجعة ثمن اللزمتين.

وفي هذا الإطار توصلت بلدية جندوبة بمطلبين من قبل مستلزم السوق الأسبوعية بجندوبة المدعو أنيس الهرمي ومن طرف مستلزم السوق الأسبوعية بمنطقة سوق الجمعة المدعو غيث فزعي يطلبان من خلالهما التخفيض في ثمن اللزمة و ذلك نظرا لتوقف نشاط الأسواق خلال فترة الحجر الصحي وتأثر الموارد بعنوان هاتين اللزمتين. حيث تم عرض المطلبين على لجنة الشؤون المالية و الإقتصادية و متابعة التصرف لدرسهم وإبداء الرأي حيث تم الإتفاق خلال الجلسة على أن يتم مراجعة أثمان اللزمات (لزمة السوق الأسبوعية وأمنة الدواب بجندوبة ولزمة السوق الأسبوعية بمنطقة سوق الجمعة) وطرح الأقساط المستوجبة خلال التوقف الفعلي لنشاط الأسواق في فترة الحجر الصحي الإجباري إضافة إلى الفترة التي توقف فيها نشاط الأسواق في الموجة الثانية من انتشار الفيروس والتي تم غلقها بقرار من السيد والي جندوبة و ذلك حسب البيانات التالية:

<u>الفترة الأولى</u>: فترة الحجر الصحي الإجباري:

- بداية من تاريخ 16 مارس 2020 وبقرار من المجلس البلدي تم الإذن بتعليق وتوقيف نشاط الأسواق الأسبوعية. وتم استئناف النشاط بتاريخ 15 ماي 2020 حسب بلاغ رئاسة الحكومة بتاريخ 14 ماي 2020 الذي يقضي باستئناف نشاط الأسواق الأسبوعية خلال فترة الحجر الصحي الموجه.

الفترة الثانية: المرحلة الثانية من فيروس كوفيد تبعا لإجراءات التوقي:

بداية التوقف من 08 أكتوبر 2020 إلى 31 أكتوبر 2020 وذلك تبعا للقرار الصادر عن السيد والي جندوبة بتاريخ 07 أكتوبر 2020 وقرار التمديد بتاريخ 22 أكتوبر 2020.

الفترة الأول				الفترة الثانية			
السوق	بداية توقف النشاط	الاستئناف	المدة	بداية توقف النشاط	الاستئناف	المدة	الجملة
السوق الأسبوعية بجندوبة	18 مارس 2020	20 ماي 2020	09 أسابيع	14 أكتوبر 2020	04 نوفمبر 2020	03 أسابيع	12 أسبوع
السوق الأسبوعية بسوق الجمعة	20 مارس 2020	15 ماي 2020	08 أسابيع	09 أكتوبر 2020	06 نوفمبر 2020	04 أسابيع	12 أسبوع

و تكون المبالغ المطلوب طرحها على النحو التالي :

السوق	ثمن اللزمة الأصلي	مبلغ الطرح	الثمن النهائي للزمة
السوق الأسبوعية بجندوبة	**130.000،000 د**	(عدد أسابيع توقف النشاط X القسط الأسبوعي) القسط الأسبوعي: 2.452،830 د بإعتبار 53 أسبوع في السنة 12 أسبوع * 2.452،830 د = **29.433،960 د**	**100.566،040 د**
السوق الأسبوعية بسوق الجمعة	**8.500،000 د**	(عدد أسابيع توقف النشاط X القسط الأسبوعي) القسط الأسبوعي : 163،461 د بإعتبار 52 أسبوع في السنة 12 أسبوع * 163،461 د = **1.961،532 د**	**6.538،4689 د**

وبعد التحاور والنقاش وافق وصادق الأعضاء الحاضرون مباشرة أو المواكبون للجلسة عن بعد على مراجعة ثمن لزمة السوق الأسبوعية وأمنة الدواب بجندوبة وطرح المبالغ المستوجبة خلال التوقف الفعلي لنشاط السوق المذكور أعلاه والمقدرة بـ 29.433,960 د ليصبح ثمن اللزمة 100.566,040 د عوضا عن 130 أد.

3. حول إسترجاع مبلغ مالي بعنوان لزمة السوق الأسبوعية بمنطقة سوق الجمعة على إثر مراجعة الثمن الأصلي للزمة:

تبعا للإجراءات الخاصة بمراجعة أثمان لزمات الأسواق البلدية لسنة 2020 (السوق الأسبوعية بجندوبة والسوق الأسبوعية بسوق الجمعة) و ذلك في إطار الحد من التداعيات المالية المترتبة عن التدابير الاستثنائية المعتمدة للتوقي من انتشار فيروس كرونا المستجد على نشاط الأسواق و بالتالي على المستلزمين و حيث أن مستلزم السوق الأسبوعية بمنطقة سوق الجمعة قام

بخلاص ثمن اللزمة كاملا ومسبقا قبل مباشرة استغلال السوق وحيث تقرر طرح مبلغا قدره 1.961،532 د من كامل ثمن اللزمة فإن المعني بالأمر يطلب استرجاع المبلغ المذكور.

وبعد التحاور والنقاش وافق الأعضاء الحاضرون بالإجماع على إرجاع المبلغ المقدر بـ1.961,532 د من مبلغ اللزمة الخاصة بسوق الاسبوعية بسوق الجمعة للمستلزم عيث الفزعي.

4 المصادقة على اتفاقيات تعاون

أ- اتفاقية تعاون بين بلدية جندوبة ومؤسسة "ستينز ألّينس"

في إطار التعاون بين المنظمات العاملة في نطاق برنامج الأمم المتحدة لدعم المشاريع (UNOPS) وبلدية جندوبة عرضت مؤسسة "سيتنز ألّينس" بوصفها إحدى المنظمات العاملة في نطاق هذا البرنامج وممثلة له في تونس و في إطار جملة من البرامج التي تعتزم إنجازها لفائدة عدد من البلديات من بينها بلدية جندوبة، مشروع إتفاقية ترمي إلى اعتماد التخطيط البلدي ووضع السياسات والاستراتيجيات العمرانية ودعم القدرات البلدية في مجال التخطيط والتصرف البلدي وانجاز مشاريع البنية التحتية واستنباط طرق واستكمال تمويل المشاريع وذلك تنفيذا لمذكرة التعاون بين الحكومة التونسية ومكتب مصالح دعم المشاريع للأمم المتحدة (UNOPS) المتعلقة بتركيز مركز إقليمي لهذا المكتب بالبلاد التونسية والممضاة بتاريخ 25 سبتمبر 2006.

وإعتمادا على ما قدمته هذه المنظمة الشريكة من دعم للبلدية في إطار تنفيذ برنامج "مدينتنا 01" خلال الفترة المتراوحة بين 2016 و 2020 مما مكن من وضع "إستراتيجية تنمية مدينة جندوبة" وإعتبارا لتولي هذه المنظمة إدراج مدينة جندوبة ضمن برنامج الدعم "مدينتنا 02" للفترة 2020/ 2023 وذلك لضمان تحسين بعض المشاريع وفق طرق ومناهج متناسقة حسب ما تقتضيه أحكام الترف الرشيد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وترسيخ إعتماد التخطيط التنموي في إنجاز المشاريع طبقا لمقتضيات الفصلين 105 و 106 من مجلة الجماعات المحلية مع حرص المنظمة الشريكة على دعم البلدية من حيث الدراسات الضرورية التي يقتضيها التخطيط التنموي واستجلاب الخبرات مع تبني مشروع بنية تحتية أو جملة من المشاريع الخدماتية والمساهمة في تمويلها كليا أو جزئيا طبقا لإتفاق لاحق يبرم مع البلدية هذا بالإضافة إلى رقمنة الخدمات الإدارية وتركيز التطبيقات الإعلامية إضافة إلى تنظيم ورشات تكوينية للإطارات البلدية المنتخبة والإدارية .

لذلك وبناء على ما تقدم تعرض الإتفاقية على أنظار المجلس البلدي لإبداء الرأي والمصادقة لإتخاذ قرار في الغرض.

بعد الإطلاع على بنود الإتفاقية المذكورة والتداول ونظرا لقناعة المجلس البلدي بأهمية الدعم الذي قد تحظى به البلدية في إطار برنامج "مدينتنا 02" وافق أعضاء المجلس البلدي الحاضرين بالإجماع على الإتفاقية المذكورة وعلى ضرورة اتخاذ قرار في الغرض من قبل السيد رئيس البلدية.

ب- إتفاقية شراكة بين بلدية جندوبة وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بجندوبة .

في إطار التشجيع على إحداث تخصصات جديدة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بجندوبة تتماشى والتطور الذي عرفته البلاد التونسية بعد الثورة لا سيّما منها تركيز النظام اللامركزي وأهمية الدور الموكول في الوقت الحاضر للجماعات المحلية خاصة في مجال موضوع التدبير الحر وهو ما يعني وجود مادة ذات أهمية وجب تدريسها لتبسيط المفاهيم والتماشي مع متطلبات المرحلة وهو الموضوع الأساسي لإتفاقية الشراكة بين كل من بلدية جندوبة وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بجندوبة والتي تهدف إلى بعث ماجستير "الجماعات المحلية" بهذه الكلية كاختصاص جديد ومولود يواكب المتغيرات وذلك لفتح الآفاق أمام الطلبة والمساعدة على خلق قدرات وإطارات مختصة في المجال.

بعد الإطلاع على محتوى الإتفاقية وافق أعضاء المجلس البلدي الحاضرين بالإجماع على إتفاقية الشراكة بين بلدية جندوبة وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بجندوبة وبالتالي على بعث ماجستير جديد يعنى بالجماعات المحلية لما لهذه المادة من أهمية تماشيا مع المتغيرات الحاصلة بالبلاد التونسية والدور الموكول للجماعات المحلية.

ج- النظر في إتفاقية شراكة بين بلدية جندوبة وبين منظمة (NI-CO) Northern Ireland Co-operation Overseas :

أفاد السيد رئيس البلدية الحاضرين أن منظمة (NI-CO) هي منظمة تهدف الى مجابهة التطرف العنيف وذلك لبناء ثقة جديدة بين قوات الأمن والمجتمع حسب أنشطة يتم القيام بها بالشراكة مع بلدية جندوبة وممثلي الشباب والمجتمع المدني وكذلك الإدارات الجهوية وغيرها من السلطات وذلك وفق البنود المدرجة بهذه الإتفاقية .

وبعد الإطلاع على محتوى الإتفاقية المذكورة قرر أعضاء المجلس البلدي الحاضرين تأجيل المصادقة على هذه الاتفاقية في الوقت الحاضر وذلك لعقد جلسات مع الأطراف المعنية والتعمق في الأهداف المرجوة من هذه الإتفاقية خاصة مع وجود طرف أجنبي مما يتطلب ضرورة الرجوع بهذا المقترح لمصالح وزارة الشؤون الخارجية عملا بأحكام الفصل 40 من مجلة الجماعات المحلية لإبداء الرأي.

ورفعت الجلسة في حدود الساعة منتصف النهار من نفس اليوم.

جندوبة في : 09 نوفمبر 2020

رئيـــس البلديـــة

رئيس البلدية
عمار عيادي